

دراسة تحليلية لهيكل الصادرات ومعوقات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

An Analytical Study of the Export Structure and Obstacles of the Food Industries in Algeria During the Period (2010-2023)

معرف سارة^{1*}، بن توكي عز الدين²

¹ مخبر الدراسات والبحوث التسويقية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)،

sara.maaref@univ-constantine2.dz

² مخبر الدراسات والبحوث التسويقية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)،

azzeddine.benterki@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2024/12/ 01

تاريخ القبول: 2024/12/ 01

تاريخ الاستلام: 2024/11/ 12

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2023-2010) بالتركيز على قطاع الصناعة الغذائية الذي يعتبر من أهم فروع الصناعات التحويلية، مع بيان نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات خارج المحروقات والصادرات الكلية والنتائج الداخلية والخارجية، هذه المتغيرات تحدد تطور فرع الصناعات الغذائية وتهدف إلى إبراز أهم المعوقات والمشاكل التي تواجهها الصناعات الغذائية.

توصلت الدراسة إلى أن صادرات الصناعات الغذائية لا تزال ضعيفة وهامشية، فقط شهدت تذبذبا خلال الفترة المدروسة من حيث الحجم ونسب النمو، ويعود ذلك إلى التحديات التي يواجهها القطاع مثل غياب التكامل بينه وبين القطاع الزراعي والصناعي والاعتماد على استيراد المواد الأولية من الأسواق الخارجية وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الغذائية وضعف القطاع الزراعي.

كلمات مفتاحية: الصناعة الغذائية، هيكل الصادرات، الناتج الداخلي، معوقات الصناعة الغذائية.

تصنيف JEL : F3, F4, O3, Q40

Abstract:

This article aims to analyze the structure of Algeria's non-hydrocarbon exports from 2010 to 2023, focusing on the food industry as a key branch of manufacturing. It examines the food industry's share in non-hydrocarbon exports, total exports, and GDP, with these indicators assessing its development and highlighting major challenges.

The study finds that food industry exports remain weak and marginal, with fluctuations in volume and growth rates over the period. This is due to challenges such as the lack of integration with the agricultural and industrial sectors, reliance on imported raw materials, increased domestic demand for food products, and a weak agricultural sector.

Keywords: Food industry, export structure, Gross Domestic Product (GDP), obstacles to the food industry

Jel Classification Codes: F3, F4, O3, Q40

1. مقدمة:

تعتبر الصناعات الغذائية في الجزائر أحد أبرز القطاعات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني فهي تساهم بشكل مباشر في زيادة إيرادات الدولة كما تعزز من تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير المواد الغذائية على مدار السنة، يتسم هذا القطاع بارتباطه الوثيق بالقطاع الفلاحي والصناعي، حيث تعتمد الصناعات الغذائية في مدخلاتها على المنتجات الزراعية كمادة أولية، مما يعكس أهمية التنمية المتكاملة بينهما وضرورة التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

على الرغم من اهتمام الدولة بالصناعات التحويلية على رأسها الصناعات الغذائية بمختلف شعبها الإنتاجية لم يتمكن قطاع الصناعات الغذائية من تلبية كافة الاحتياجات الغذائية محليا، نظرا لاعتماده على الأسواق الدولية للحصول على المواد الأولية بسبب ضعف إنتاجية القطاع الفلاحي وعدم مرونته في توفير المواد الخام، ما جعل المنتجات النهائية خاضعة للتقلبات في الأسعار مع استمرار التبعية الاقتصادية للمحروقات.

رغم الأهمية الكبيرة للصناعة الغذائية، إلا أنها لا تزال تواجه جملة من المشاكل والمعوقات التي تعيق تطورها وتحول دون نمو صادراتها.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2023 وما هي معوقاتها؟

انطلاقا من إشكالية الدراسة، يمكننا استخراج التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والكلية؟
 - ما مدى التطور الذي شهده هيكل التصدير خلال الفترة المدروسة؟
 - ما هي أهم المشاكل التي تعوق ترقية قطاع الصناعات الغذائية؟
- فرضيات الدراسة: لغرض الإجابة عن إشكالية الدراسة، تم اقتراح الفرضيات الآتية:
- تساهم الصناعات الغذائية بشكل محدود في ترقية الصادرات الجزائرية على الرغم من الجهود المبذولة؛
 - عرف هيكل التصدير نموا ضعيفا خلال فترة الدراسة؛
 - يواجه قطاع الصناعات الغذائية عدة مشاكل ومعوقات تحول دون ترقيته بالشكل المطلوب من أهمها استمرار التبعية للمحروقات، ضعف القطاع الفلاحي، التحديات اللوجستية....؛

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحديد نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، والصادرات بشكل عام، وكذلك في الناتج الداخلي الخام، تساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى تطور فرع الصناعات الغذائية في الجزائر وإبراز أهم المعوقات التي تعوق ترقية هذا القطاع.
- منهج الدراسة: اتبعن الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي تماشيا مع طبيعة الموضوع ولتحليل الاحصائيات المتعلقة بالصناعات الغذائية.

هيكل الدراسة: مما سبق، قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاث محاور، تضمن المحور الأول مفهوم الصناعات الغذائية، بينما تناولنا في المحور الثاني تحليل هيكل الصادرات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2010-2023، فيما تطرقنا في المحور الثالث لمعوقات تصدير منتجات الصناعات الغذائية بالجزائر.

2. تعريف الصناعات الغذائية:

يتم تعريف الصناعات الغذائية الزراعية على أنها " جميع صناعات تحويل المواد الخام ذات الأصل النباتي أو الحيواني إلى منتجات مخصصة لغذاء الإنسان والحيوان. هذا القطاع الذي يهدف بشكل أساسي إلى تحويل الإنتاج الزراعي إلى منتجات مخصصة للأغذية البشرية أو الحيوانية، تحويل ما بين 70% إلى 75% من الإنتاج الزراعي النهائي" (Tebani, 2016-2017, p. 14). وتعرف أيضا "العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية لحفظها من الفساد لفترة أطول، بحيث تبقى صالحة للاستعمال الصحي من وجهة حيوية". (فراج، 1997، صفحة 4)

في الجزائر، تمثل سلسلة الصناعات الغذائية أحد أعمدة الاقتصاد، حيث تمثل الزراعة وقطاع الصناعات الغذائية نحو 23% من القوة العاملة، كما تساهم الزراعة بنسبة 10% في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

1-2 إنتاج بعض الشعب التي لها علاقة بالصناعات الغذائية:

تعتبر الصناعات الغذائية من أبرز الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بالتنوع الكبير و من بين الفروع الأكثر أهمية استراتيجيا لتحقيق الإكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي، حيث يتضمن فرع الصناعة الغذائية مجموعة من الشعب تتفاوت في نسبة مساهمتها في أداء القطاع حسب متطلبات المستهلكين :

الجدول 1: شعب الصناعات الغذائية في الجزائر و مدى مساهمتها في الصادرات خارج المحروقات (2020).

الوصف	القيمة (مليون دولار أمريكي)	(%) نسبة المساهمة	الوصف	القيمة (مليون دولار أمريكي)	(%) نسبة المساهمة
لحوم وأحشاء ، محضرة أو معلبة طازجة أو مبردة أو مجمدة	1,25	0,28	عصائر الفواكه و الخضر	0,99	0,22

دراسة تحليلية لهيكل الصادرات ومعوقات الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2023

68,73	305,20	سكر خام و عسل	0,096	0,43	حليب وقشدة حليب ومنتجات ألبان
0,05	0,24	حلويات ومنتجات أخرى تحتوي على السكر	0,002	0,01	زبدة ودهون أخرى مشتقة من الحليب
0,52	2,33	شوكولاتة ومنتجات غذائية أخرى تحتوي على الكاكاو	0,04	0,18	بيض طازج أو مسحوق
0,007	0,03	قهوة و بدائل القهوة	0,05	0,22	أجبان
1,89	8,41	كاكاو	0,91	4,05	أسماك طازجة (حية أو ميتة ، مبردة أو مجمدة) ومملحة
0,0045	0,02	بهارات	0,83	3,71	القشريات والرخويات واللافقاريات المائية
0,51	0,26	الفواكه المحفوظة و التحضيرات القائمة على الفواكه باستثناء عصير الفواكه	0,016	0,07	سميد ، قمع ودقيق القمح وحبوب أخرى
0,045	0,20	أغذية الحيوانات	0,77	3,43	منتجات وتحضيرات غذائية أخرى (خبز معجنات)
0,51	2,25	منتجات غذائية و تحضيرات أخرى	4,71	20,92	خضروات ونباتات طازجة أو مبردة أو مجمدة
96,57	429,17	المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	0,25	1,10	خضر و درنات محضرة أو معلبة أو مجففة
3,42	15,22	مشروبات غير كحولية و كحولية	0,15	0,66	زبدة صناعية ودهون
100	444,39	المجموع	16,47	73,21	فواكه بما في ذلك المكسرات، طازجة أو مجففة

المصدر : من اعدادا الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لعام 2020، عبر الموقع ، 1

يبرز الجدول تركزا ملحوظا في الصادرات الجزائرية حول عدد محدود من المنتجات الغذائية، حيث يهيمن السكر الخام على الصادرات الغذائية بنسبة 68,73% ما يعكس الاعتماد على تصدير السلع الأولية بدلا من المنتجات ذات القيمة المضافة، هذا يشير إلى ضعف التنوع في قطاع الصناعات الغذائية و

محدودية القدرة التصنيعية المحلية، تمثل الفواكه جزء معتبرا من الصادرات مقارنة بالمنتجات المصنعة فهي تمثل فرصا ضائعة لتحويل هذه المواد إلى منتجات نهائية ذات عوائد أعلى، ما قد يؤثر على قدرة الجزائر في تنويع مصادر دخلها الخارجي.

2.2 مكانة الصناعات الغذائية في الجزائر:

● للصناعات الغذائية أهمية و مكانة كبيرة في الاقتصاد، من جهة لأنها تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد، ومن جهة أخرى لأن الزراعة والصناعات الغذائية توظف حوالي 23% من القوة العاملة وتساهم بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (منها 2% للصناعات الغذائية) ، تضم الصناعات الغذائية ما لا يقل عن 17,000 شركة وتولد أكثر من 140,000 وظيفة، لكن القطاع يصدر كمية قليلة جدا، رغم الإمكانيات لبعض المنتجات. لتحقيق ذلك، يجب على الصناعة الغذائية الاستمرار في التطور، والتحديث، وتحسين معاييرها (Timeridjine, 2023, p. 126).

● تعتبر الصناعات الغذائية من القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، حيث تلعب دورا مهما في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، تساهم الصناعات الغذائية في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، مثل قطاع النفط والغاز، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص العمل.

3. هيكل الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023) :

شهدت الجزائر تحولات ملحوظة في قطاع صادراتها الغذائية كجزء من جهودها الرامية إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز، تركزت هذه الجهود على تعزيز المنتجات الغذائية المحلية وزيادة حصتها في الأسواق الخارجية، فيما يلي قمنا بتحليل هيكل الصادرات الغذائية في الجزائر من حيث حجم الصادرات بالنسبة للصادرات خارج المحروقات والصادرات الكلية ومدى مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام.

1.3 تطور صادرات المواد الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

تعتبر الصناعات الغذائية من أكبر القطاعات الصناعية في الجزائر خارج المحروقات حيث تمثل من 50% إلى 55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي، كما يتسم هذا الفرع بسيطرة القطاع الخاص على ملكية آلاته الإنتاجية، ببلوغ مساهماته في القيمة المضافة لهذا القطاع 87,4 % سنة 2014 مقابل 12.6 % للقطاع العام . (لوشن، 2019، صفحة 115)، و الجدول التالي يمثل تطور صادرات المواد الغذائية خلال الفترة المدروسة .

الجدول 2 : تطور صادرات المواد الغذائية الجزائرية (2010-2023) (الوحدة : 01 مليون دولار أمريكي)

السنوات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المواد الغذائية	اجمالي الصادرات
2010	56121	969	315	57090
2011	71661	1227	355	72888
2012	70583	1153	315	71736
2013	63816	1050	404	64866
2014	58462	1667	323	60129
2015	33081	1485	238	34566
2016	27918	1391	326	29309
2017	33202	1367	350	34569
2018	38897	2218	373	41115
2019	33244	2068	408	35312
2020	20016	1909	437	21925
2021	34058	4578	575	38636
2022	59738	5978	269	65716
2023	50496	5058	428	55554

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على : التقارير السنوية ، بنك الجزائر من (2010 الى 2023) عبر الموقع

<https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال الفترة المدروسة (2010 إلى 2023)، شهدت صادرات الجزائر تذبذبات ملحوظة، خاصة في صادرات المواد الغذائية. ارتفعت هذه الصادرات من 315 مليون دولار في عام 2010 إلى 575 مليون دولار في عام 2021، مما يدل على نمو إيجابي. ومع ذلك، واجهت الصادرات انخفاضا ملحوظا في عام 2022، حيث تراجعت إلى 269 مليون دولار بعد تحقيق أعلى مستوى لها في عام 2021 الصادرات، بينما كانت صادرات السلع خارج المحروقات تظهر نموا بطيئا خلال الفترة، حيث ارتفعت من 969 مليون دولار في عام 2010 إلى 5978 مليون دولار في عام 2022. رغم ذلك، لا تزال هذه الصادرات تمثل نسبة صغيرة من إجمالي الصادرات، حيث تشكل 8.5٪ فقط، بينما تسيطر صادرات المحروقات على الحصة الكبرى من إجمالي الصادرات.

على الرغم التحسن الطفيف في صادرات السلع الغذائية، تواجه الجزائر تحديات هيكلية في تنوع صادراتها، مما يتطلب حلولاً جذرية للنهوض بالقطاع وتحقيق تنوع حقيقي.

2.3 مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الصادرات خلال الفترة (2010-2023):

أعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية لفرع الصناعات الغذائية، من أجل ترقية الصادرات و تحقيق التنوع الاقتصادي و التخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات، و الجدول التالي يمثل نسب صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر، سواء كنسبة من الصادرات غير النفطية أو كنسبة من إجمالي الصادرات الكلية، هذه النسب توضح مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات من منظورين رئيسيين:

الجدول 3 : مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

السنوات	نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات خارج المحروقات (%)	نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات (%)
2010	32.5	0.55
2011	28.9	0.49
2012	27.4	0.44

دراسة تحليلية لهيكل الصادرات ومعوقات الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2023

0.62	38.5	2013
0.54	19.4	2014
0.69	16.0	2015
1.11	23.4	2016
1.01	25.6	2017
0.91	16.8	2018
1.15	19.7	2019
1.99	22.9	2020
1.49	12,56	2021
0.41	4.5	2022
0.77	8.5	2023

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2 .

تأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بعد المواد النصف مصنعة، فقد شهدت صادرات المواد الغذائية تذبذبات كبيرة في نسبتها من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت 32.5% في عام 2010، ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى 4.5% في 2022، قبل أن ترتفع بشكل طفيف في عام 2023.

أما بالنسبة للصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات الإجمالية، فهي لم تتجاوز 2% حيث شهدت استقراراً نسبياً في بعض السنوات حيث كانت النسبة 0.55% في عام 2010 ثم ارتفعت إلى 1.99% في عام 2020، لكنها انخفضت مرة أخرى إلى 0.41% في عام 2022، تبقى نسبة صادرات المواد الغذائية منخفضة مما يدل على هيمنة صادرات المحروقات على الاقتصاد، كما يبين الشكل التالي :

الشكل 4: تطور مساهمة الصناعات الغذائية خلال الفترة (2010-2023) :



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الجدول رقم (02) .

يعكس المنحنى البياني لصادرات المواد الغذائية مجموعة من التغيرات الاقتصادية، حيث شهدت الفترة الأولى نمواً إيجابياً بسبب الاستقرار في أسعار النفط، مما ساهم في تعزيز الصادرات الغذائية، لكن مع تراجع أسعار النفط، انخفضت نسبة صادرات المواد الغذائية من الصادرات خارج المحروقات بشكل ملحوظ، ما يظهر الاعتماد الكبير على المحروقات وضعف تنويع الاقتصاد، ورغم بعض التحسن خلال بعض السنوات إلا أن الصادرات الغذائية تراجعت مرة أخرى، حيث لا تزال هناك تحديات هيكلية تتطلب معالجة لتحسين قدرة القطاع الإنتاجية.

3.3 مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام PIB خلال الفترة (2014-2023):

الناتج المحلي الخام (PIB) هو مجموع القيم المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية داخل بلد معين خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، يتم حسابه عن طريق جمع القيم المضافة التي تولدها القطاعات المختلفة مثل (الفلاحة الصيد والغابات، الصناعات الغذائية، المحروقات، المياه والطاقة، البناء والأشغال العمومية وغيرها)، يتم جمع هذه القيم المضافة لكل قطاع للحصول على الناتج المحلي الخام (PIB)، والذي يعبر عن الأداء الاقتصادي العام للبلد.

الجدول 5 : مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام PIB (الوحدة مليار دينار جزائري)

الناتج المحلي الخام PIB	القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية	نسبة مساهمة الصناعات % الغذائية في (PIB)	
14490,17	326,58	2,25	2014
13812,76	355,98	2,58	2015
14455,02	381,64	2,64	2016
15804,18	407,47	2,58	2017
17390,71	433,40	2,49	2018
17321,32	444,70	2,57	2019
15024,82	465,58	3,10	2020
22 021,5	492,76	2,23	2021
24 563,2	550,62	2,24	2022
24 781,2	576,4	2,32	2023

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على الديوان الوطني للإحصائيات:

Document de l'ONS ; les compte economique ; disponible sur :

<https://www.ons.dz/> .

من خلال الجدول نجد أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر شهد نموا طفيفا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع من 326.58 مليار دينار في 2014 إلى 465.58 مليار دينار في 2020، وواصل النمو ليصل إلى 576.4 مليار دينار في 2023. وقد شهدت نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام زيادة من 2.25% في 2014 إلى 3.10% في 2020، لتتراجع مجدداً إلى 2.32% في 2023 .

على المستوى الدولي شهد العالم إرتفاعا مطردا لأسعار المواد الأولية مع إرتفاع أسعار النقل العالمية و زيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية و عدم الاستقرار دوليا ، أما على المستوي المحلي فيواجه قطاع الصناعات الغذائية عدة مشاكل سواء من ناحية المستثمرين الذين يفضلون التوجه نحو استيراد المنتجات بدل الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية بسبب قوانين تشريع الصرف و الإجراءات الإدارية، أو بسبب التحديات اللوجستية، أو من ناحية مشاكل التموين بمدخلات الإنتاج و عدم توفرها محليا و إرتفاع أسعارها عالميا .

4. معوقات التصدير لمنتجات الصناعات الغذائية بالجزائر:

يعتبر فرع الصناعات الغذائية من الفروع الواعدة في الجزائر، غير أنه يواجه مجموعة من المعوقات التي تؤثر على نموه المتوازن والمستدام وتفعيل دوره في النسيج الصناعي الجزائري وترقية تنافسيته.

1.4 المشكلات القبلية للصناعات الغذائية:

1.1.4 الزراعة: يعتمد قطاع الصناعات الغذائية بشكل كبير على الإنتاج الزراعي، الذي بدوره يتأثر بالتقلبات المناخية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في تزويد المصانع بالمواد الخام، بالإضافة إلى غياب التكامل و التنسيق بين قطاع الفلاحة و التجارة الذي أثر سلبا على النهوض بهذا القطاع (بن الشيخ و جعفر، 2022، صفحة 438) ، تعد نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر رغم أهميتها النسبية ضعيفة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث سجلت الفترة (2000-2018) متوسط نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام تقدر ب 9.41%، وهي ثاني أعلى نسبة في القطاعات المنتجة بعد القطاع الصناعي (5.64%). وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 6.58% كنتيجة لضعف الإنتاج الفلاحي (معقل، 2021، صفحة 51) ، مع ضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي بشكليه الوطني و الأجنبي، كذا الممارسات الزراعية التقليدية و تذبذب الإنتاج و قلته، مما يؤثر على جودة وكمية الإنتاج .

2.1.4 التصنيع : ساهم التطور الصناعي الذي حدث في العقود الأخيرة في تمكين الصناعات الغذائية من استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، لرفع كفاءتها و إنتاج منتجات أكثر أمانا وأقل تلوثا، في وقتنا الحاضر تعتمد الصناعات الغذائية بشكل شبه كلي على مخرجات مصانع الحديد والصلب مثل خطوط تصنيع الصلب وأجهزة التعقيم والبسترة والطررد المركزي وخزانات التبريد، بالإضافة إلى الآلات والمعدات المتنوعة. (بن جدو، 2024، صفحة 53)

إن عدم توفر المواد الأولية محليا والإضرار إلى إستيرادها بأسعار مرتفعة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ويحد من تنافسية السلع المنتجة.

3.1.4 التموين بالمواد الأولية: يعتمد قطاع الصناعات الغذائية بشكل كبير على المواد الأولية مثل الحبوب، السكر، والزيوت. ومع تزايد احتياجات هذا القطاع لتلبية الطلب الصناعي المتنامي، اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى الأسواق العالمية لتأمين المواد الضرورية لضمان استمرارية عملية الإنتاج وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 6: تطور واردات المواد الأولية في الجزائر خلال الفترة 2017-2023 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
3.88	4.03	3.40	2.19	1.92	1.81	1.45	واردات المواد الأولية
9.06	10.42	9.09	6.21	6.19	3.81	3.02	نسبة واردات المواد الأولية %

المصدر: التقرير السنوي، بنك الجزائر من 2017 إلى 2023 (<https://www.bank-of-algeria.dz>)

يظهر الجدول الزيادة المستمرة في واردات المواد الأولية خلال الفترة (2017-2023) حيث ارتفعت من 1.45 مليار دولار في 2017 إلى 4.03 مليار دولار في 2022، سجلت واردات المواد الأولية ثالث أكبر زيادة ب (636 مليون دولار) حيث ارتفعت من 3.40 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 4.03 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022 تتعلق هذه الزيادة ب واردات البذور و الفواكه الزيتية (367 مليون دولار) و الدهون و الزيوت الحيوانية و النباتية (233 مليون دولار)، هذا النمو يعكس تزايد اعتماد الاقتصاد الجزائري على المواد الأولية خاصة القطاع الصناعي لتلبية الاحتياجات الصناعية مع ارتفاع أسعار المواد الأولية عالميا ، هذه الزيادة تشير إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر يعتمد بشكل متزايد على المواد الأولية المستوردة وهو ما يعكس توسع الأنشطة الصناعية، فالصناعات الغذائية

تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية مثل الحبوب، السكر، والزيوت التي يتم استيرادها من الخارج، لا سيما عندما تكون الجزائر غير قادرة على إنتاج ما يكفي من هذه المواد محليا.

4.1.4 التمويل : يعتبر التمويل البنكي خيارا يلجأ إليه أصحاب المشاريع لتمويل مشاريعهم، خاصة عندما لا تسعفهم شروط التمويلات الأخرى، مثل الدعم المقدم من طرف الحكومات، الذي يخضع لشروط خاصة تتعلق بمجال النشاط، سعر البيع، الكمية الواجب بيعها، وغيرها من الشروط. (عرابة و شريف، صفحة 156)، تواجه الصناعة الغذائية تحديات كبيرة في الحصول على مصادر التمويل، بسبب غياب نظام مصرفي قادر على تلبية احتياجات التمويل. إن هذا النقص في الدعم المالي يؤثر سلبا على تطوير الصناعة، مما يضطر المؤسسات الصناعية للاعتماد على التمويل الذاتي ما سبب تراجع حجم الاستثمارات في هذا القطاع..

5.1.4 الإجراءات و القوانين و التشريعات :

من بين القرارات التي أثرت على المنتجين قرار تعليق تصدير مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية الأساسية الذي أعلنته وزارة التجارة و ترقية الصادرات في مجلس الوزراء المنعقد في 13 مارس 2022 و الذي يقضي بمنع تصدير 10 فئات من المنتجات نذكرها في الجدول التالي :

الجدول 7: فئات المنتجات الغذائية المعنية بإجراء المنع من التصدير

المنتج	الوصف	المنتج	الوصف
البيض	بيض طازج للدواجن	دقيق القمح	دقيق القمح الصلب المطحون بالطريقة التقليدية و الغير تقليدية معبأ في أكياس تزيد عن 10 كجم ، دقيق القمح اللين
البطاطا	بطاطا مخصصة لصناعة النشا ، بطاطا غير مطبوخة ،بطاطا مطبوخة بالماء و البخار	زيت الصويا	زيت الصويا وأجزؤه، مكرر وغير معدل كيميائيا مخصص للصناعات الغذائية
الثوم	الثوم ، بذور الثوم	السكر	السكر المكون من قصب السكر أو الشمندر خاما أو مكرر، سكر أبيض
البقوليات الجافة	حمص، فول بأنواعه، فاصوليا	المعكرونة الغذائية	المعكرونة غذائية، حتى لو كانت مطبوخة

أو محشوة (بلحم أو مواد أخرى)، السباغيتي، النودلز، اللازانيا، الرافيولي) الكسكس المصنوع يدويا والمعبأ في أكياس لا تتجاوز 10 كجم		حمراء، لوبيا و عدس	
معجون الطماطم المزدوج و الثلاثي في عبوات لا تزيد عن 1 كغ	معجون الطماطم	سميد القمح الصلب المخضر بالطريقة التقليدية، معبأ في أكياس لا تتجاوز 10 كغ، سميد الشعير	السميد (قمح و شعير)

المصدر : من اعدادا الباحثين بالاعتماد على : <https://www.bank-of-algeria.dz>

يعتبر التصدير أداة حيوية لتنويع الاقتصاد وزيادة عائدات العملة الأجنبية، إلا أن قرارا منع التصدير قد يشكل عقبة أمام خطط الجزائر لتنويع مصادر دخلها بعيدا عن النفط والغاز، فهذا القرار سيساهم في تقليل فرص التصدير ويحد من قدرة المنتجين على الاستفادة من الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات وفقدان الحصص السوقية للصناعات الغذائية، وهو ما يصعب استعادتها لاحقا.

بالإضافة إلى ذلك، قد تشني هذه السياسات المستثمرين في قطاع الإنتاج الغذائي عن توجيه مزيد من الموارد إذا لم تكن هناك فرص لتصدير المنتجات وتحقيق عوائد في الأسواق العالمية .

2.4 المشكلات البعيدة :

1.2.4 اللوجستيك :

فيما يتعلق باللوغستيك ، تعاني الجزائر ي من مشاكل لوجستية حقيقية تؤثر على الأداء العام ، فنظرا لخصوصية هذا القطاع الذي يتطلب شروطا معينة أثناء النقل و التخزين بالإضافة الى التبريد و حفظ شروط السلامة خاصة المنتجات سرعة التلف فحسب الإحصاءات يهدر حوالي 30% من المنتجات الزراعية بسبب ضعف التخزين والنقل، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى 50% بالنسبة للمنتجات سريعة التلف مثل الخضروات والثمار الطازجة كالطماطم، فالبنية التحتية اللوجستية غير كافية لتلبية احتياجات الاقتصاد الحديث بسبب:

- ضعف الطرقات والموانئ والمطارات التي تسهم في إبطاء عملية نقل البضائع.
- النقص في وسائل النقل الداخلي مثل السكك الحديدية والشبكات الحديثة لنقل البضائع.

2.2.4 التسويق : تعاني الصناعات الغذائية في الجزائر من ضعف في التسويق، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، نتيجة لغياب استراتيجيات فعالة للترويج ونقص المعرفة العميقة بسلوك المستهلك واحتياجاته، حيث تواجه الشركات الجزائرية تحديات كبيرة في الوصول إلى الأسواق الدولية ، بسبب نقص المعلومات المتعلقة بالمعارض وأساليب التوزيع الخارجي، بالإضافة إلى ذلك تعيق البنية التحتية اللوجستية غير الكافية وقنوات التوزيع الضعيفة عملية تسويق المنتجات بفعالية داخل البلاد ما يخلق خسائر كبيرة خاصة المنتجات سريعة التلف مع غياب التأمين اللازم .

3.2.4 الموانئ : تعاني الجزائر من مشاكل في البنية التحتية المرتبطة بالتصدير والاستيراد، خاصة في قطاع الموانئ فعلى الرغم من أن 95% من التجارة الخارجية للجزائر تتم عبر البحر، إلا أن ضعف نظام تسيير هذه الموانئ ساهم في زيادة تكلفة عمليات التصدير والاستيراد، فالجزائر تخسر سنويا ملايين الدولارات بسبب عجز موانئها عن استيعاب البضائع و التسيير الكارثي لها ، و لعل من أبرز المشاكل التي تعاني منها التأخر في تداول الحاويات و طول فترة الانتظار ،اختناق الموانئ و تكديس البضائع .

4.2.4 إجراءات البنوك و تشريع الصرف : فيما يتعلق بحساب العملة الأجنبية للتاجر ، هذا الحساب يأتي كبديل لـ ”حساب العملة الأجنبية للشخص الاعتباري“ هذا الحساب يحتوي على إجمالي عائدات الصادرات، بحيث يكون 100% منها بالعملة الأجنبية، ويمكن تخصيص 20% منها فقط لحساب المصدر ويجب استخدامها في غضون شهر واحد كحد أقصى، يجب على حاملي حسابات العملات الأجنبية التجار استخدام هذه العملات الأجنبية 80% الموجودة في حسابهم أولا لتلبية احتياجات أنشطتهم في إطار تسوية الواردات التي يقوم بها حاملو حسابات العملات الأجنبية التجار أي تسوية عمليات الاستيراد (مثل دفع ثمن الواردات أو التكاليف التشغيلية التي تحتاج إلى دفعها بالعملات الأجنبية) و لا يجوز التصرف فيها .

التغطية بالدينار الجزائري، في إطار تسوية الواردات التي يقوم بها حاملو حسابات العملات الأجنبية

لا يمكن أن تتم إلا بعد استنفاد جميع الأموال المتاحة في حسابات العملات الأجنبية، بما في ذلك

الأرصدة بالعملات الأجنبية المخصصة للاستثمارات طويلة الأجل مثل الودائع لأجل، والسندات،

والأدوات المالية الأخرى المحددة ، إذا كانت الأموال غير كافية في هذا الحساب، يتم توقيع نموذج رسمي للبنك لتوفير المبلغ الناقص من البنك ما يزيد مدة الإجراءات و يعرقل سير عمليات الاستيراد خاصة المواد الأولية التي تعتبر ضرورية لعمليات الانتاج .

5.2.4 مشكل التبعية الغذائية و ارتفاع فاتورة الواردات : سجلت قيمة الواردات الغذائية ارتفاعا

مطرذا منذ القديم لتشهد اتساعا كبيرا ما ساهم في استنفاد احتياطي الجزائر من العملة الصعبة ، حيث لاتزال المنتجات الغذائية المحلية لا تلي الاحتياجات المتزايدة في السوق المحلي ما جعل الدولة تستنزف الكثير من الموارد المالية لتحقيق الأمن الغذائي بسبب تراجع القدرة الشرائية و قلة الامدادات الغذائية .

تحتل الجزائر المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث الواردات الغذائية العالمية، حيث تمثل هذه الواردات 75% من احتياجات الاستهلاك العام وبالتالي تساهم الإنتاجات المحلية فقط بنسبة 25% من هذا الاحتياج الأساسي (tebani, 2013, p. 457) ، تعتمد الجزائر بشكل كبير لتغطية العجز المحلي من المنتجات الغذائية و تحقيقا للأمن الغذائي على التوجه للأسواق الخارجية ، يبين الجدول التالي الاتجاه التصاعدي لواردات المنتجات الغذائية :

جدول 8: تطور واردات الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2013-2023 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
9.92	10.36	8.88	7.72	7.70	8.20	8.07	7.86	8.95	10.55	8.35	واردات الصناعات الغذائية
31.16	26.7	23.93	21.73	17.2	16.9	16.74	16.07	17	17.68	15.2	نسبة واردات الصناعات الغذائية %

المصدر : التقرير السنوي ،بنك الجزائر من 2017 الى 2023 (<https://www.bank-of-algeria.dz>).

يشير هيكل واردات الصناعات الغذائية الى تطور تصاعدي للواردات حيث ارتفت من 15,2 % سنة 2013 الى 17,68 % سنة 2014 بزيادة 2,2 مليار دولار ، لتعود للانخفاض سنة 2015 بسبب انخفاض واردات مسحوق الحليب (874 مليون دولار) ، سنة 2017 و 2018 شهدت الواردات زيادة ترتبط أساسا لارتفاع الواردات من مسحوق الحليب (225 مليون دولار) سنة 2017 و ارتفاع الواردات من القمح اللين (1,57 مليار دولار) سنة 2018، سنة 2020 عرفت زيادة معتبرة بسبب ارتفاع واردات القمح و قصب السكر (250 مليون دولار) و الذرة (222 مليون دولار) ، واصلت واردات الصناعات الغذائية في الارتفاع لتبلغ 31,16 % خلال سنة 2023 بسبب زيادة الطلب على السلع الغذائية و ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب التضخم العالمي فلاستيراد المفرط يكبح الإنتاج و يشجع على التبعية .

كما تجدر الإشارة إلى عامل حاسم وهام يكبح إمكانية تصدير الفواض و هو سعر الصرف الرسمي الذي يكون دون مستواه التوازني ويؤثر بشكل غير مباشر على المنتجين الراغبين في التصدير .

5. خاتمة:

في الختام يعد قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من القطاعات الهامة القادرة على تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على المحروقات، إلا أن صادراته الغذائية ما زالت محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة، حيث يعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الأولية، مما يعوق قدرته على تحقيق فائض للتصدير الخارجي، كما أن القيمة المضافة لهذا القطاع لا تزال ضعيفة، وتتطلب تطويرا لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليتماشى مع حجم الطلب المحلي والإمكانات الكبيرة المتاحة.

النتائج المتوصل إليها:

- لا تزال صادرات الصناعات الغذائية منخفضة و متذبذبة حيث لم تتجاوز 2% من اجمالي الصادرات، ما يدل على هيمنة صادرات المحروقات على الاقتصاد واستمرار التبعية الاقتصادية للمحروقات .

- تعد مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام ضئيلة، على الرغم من مساعي الدولة لترقية هذا القطاع و تشجيع الاستثمار فيه لم تتجاوز القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية 3% .
- تعتمد الصناعات الغذائية في مدخلاتها على المواد الأولية المستوردة ما جعل أسعارها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ، مع ضعف القطاع الفلاحي و عدم التكامل بينهما .
- ضعف البنية التحتية و الخدمات اللوجستية المرتبطة بالتصدير مما يرفع تكلفة التصدير و يؤثر سلبا على تنافسية الجزائر في الأسواق الخارجية.
- فقدان فرص التصدير بسبب تقليص فئات المنتجات الغذائية مما يؤدي الى خسارة حصص سوقية وإيرادات مالية.

التوصيات:

- تطوير بيئة الاستثمار في الصناعات الغذائية لترقية الصادرات خارج المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع وخصوصيته.
- دعم القطاع الفلاحي لزيادة انتاجيته في توفير مدخلات الإنتاج وتلبية حاجات السوق.
- تحقيق التنوع الاقتصادي بإدخال صناعات غذائية جديدة وتحفيز الصناعات المحلية، مع تبني تقنيات حديثة ومبتكرة في التصنيع،
- تحسين البنية التحتية والمرافق اللوجستية لضمان تسهيل عمليات التصدير وتقليل التكاليف.
- تقديم تسهيلات ائتمانية للمنتجين والمصدرين، مما يتيح الحصول على التمويل اللازم لتطوير الإنتاج وزيادة التصدير.

6. قائمة المراجع:

amel tebani .(2013). L'industrie agroalimentaire en Algérie : Etat des lieux et stratégie d'avenir .Revue des droits et des sciences humaines ؛

amel Tebani .Promotion du secteur des industries agroalimentaires en Algérie .université d'alger-3, faculté des sciences économiques, sciences et sciences de gestion؛

bank of Algeria .Rapports annuels (2010-2023) , sur : <https://www.bank-of-algeria.dz> ؛

Sara Timeridjine .L'industrie agroalimentaire levier de diversification de l'économie .Revue Etudes Economique.؛

ONS, les compte économique (2014-2023). Commerce Extérieur, sur Office National des Statistiques , sur : <https://www.ons.dz/> ؛

statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2020)، Direction générale de douane , sur: <https://douane.gov.dz/> ؛

ابراهيم عرابة، و طويل نور الدين شريف. (2024). انعكاس سياسة التمويل على قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في الجزائر للفترة 2017-2020. مجلة الاستراتيجية و التنمية ؛

زوهير بن جدو. (2024). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث؛

سليم بوهيدل ، محمد لوثن. (2019). فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية. مجلة الاقتصاد الصناعي ؛

عز الدين فراخ. (1997). الصناعات الغذائية في المصانع و المنازل و المدارس. القاهرة: دار الفكر العربي ؛

مريم بن الشيخ، و حمزة جعفر. (2022). تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ؛

نسيبة معقال. (2021). القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء و تحليل لأهم العوائق التي تواجهها خلال الفترة (2000-2018). مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ؛